

## قانون المخالفة الصوتية وأثره في نمو الثروة اللفظية للعربية الفصحى

الدكتور سامر زهير بحرة\*

(تاريخ الإيداع 11 / 7 / 2010. قبل للنشر في 16 / 8 / 2010)

### □ ملخص □

"ليس في العربية الفصحى جذورٌ رباعيةٌ أصيلةٌ، وقدرٌ كبيرٌ من الكلمات الرباعية إنما اشتقَّ من أصولٍ ثلاثيةٍ بطريق المخالفة الصوتية".  
إنها الفرضية التي انطلق منها هذا البحث معتمداً في روزها على مدونة مؤلفة مما يربو على ألفين وثمانمائة جذرٍ رباعيٍّ جمعها الباحث من متن واحدٍ من أضخم معاجم العربية هو "لسان العرب".  
والكلمة الرباعية، موضوع هذا البحث، هي تلك المؤلفة من أربعة صوامت، فيدخل في ذلك ما كان منها مجرداً "فعلل" وما زيد فيه سابقةً تصريفيةً "تفعلل" سواء أكان أصلياً أم ملحقاً بالأصلي "فوعل، فنعل، تفيعل...".  
سواءً اختلفت صوامته بعضها عن بعض أم تكرر شيءٌ منها.  
ولئن سعى البحث إلى تبني مقولات اللسانيات الحديثة ومصطلحاتها، لقد ظل متسلحاً بالتراث اللغوي، يسترفده فيرفده، عارضاً تلك المقولات على صفحات عقول العرب من علماء اللغة، عاقداً معهم جدالاً علمياً يتجاوز حدود الزمن غير متحرجٍ من توجيه النقد المقوم لبعض آرائهم، نقدٍ يهدف إلى سدِّ خللٍ من طرف، والتنبية على سبق العرب في مضمار البحث اللغوي وفضلهم على غيرهم من الأمم فيه من طرفٍ آخر.

الكلمات المفتاحية: المخالفة الصوتية، الجذور الرباعية، الجذور الثلاثية، الاشتقاق.

\* مدرس - قسم اللغة العربية وآدابها - كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة تشرين - اللاذقية - سورية.

## The law of Dissimilation and its Impact on the Growth of Lexicon in Standard Arabic

Dr. Samer Zuher Bahra \*

(Received 11 / 7 / 2010. Accepted 16 / 8 / 2010)

### □ ABSTRACT □

As one of metaplasma in languages, dissimilation has played a highly significant role in changing the modes of words in standard Arabic, which have enlarged the Arabic dictionary throughout the ages.

This research aims at detecting the influence of dissimilation in deriving the quadrilateral words out of trilateral geminated words, depending on a data consisting of more than 2800 quadrilateral roots, collected by the researcher from one of the largest Arabic dictionaries: *Lisan Al-Arab*.

Through this research, which adopts a recent linguistic concept, the researcher wants to establish contact with the Arabic linguistic heritage. By doing so, he seeks the ancient linguists' attitudes toward the modern linguistic concept, which, in turn, helped to interpret the way many quadrilateral words are derived by the dissimilation. That contact, however, has been based on a scientific objective argument and constructive criticism of the ancient viewpoints, which violate objective science. On the other hand, this research gives the credit to the ancient scholars for their outstanding attempts on etymologizing the quadrilaterals.

**Keywords:** Dissimilation- Quadrilaterals- Trilaterals – Derivation

---

\*Assistant professor and Teacher of Linguistics, Arabic Department, faculty of Art and Humanities, Tishreen University , Lattakia, Syria.

**مقدمة:**

يكاد المحدثون من اللغويين يطبقون على أن الكلمة الرباعية الصوامت في العربية الفصحى ولهجاتها ليست أصلاً في الوضع، فليس في العربية أية جذور رباعية أصيلة، وكل ما نجده فيها مما يعدّ رباعيّ الجذر يمكن رده إلى جذور أولية ثلاثية، واكتشاف الخطّ التطوري الذي صار به الجذر الثلاثي رباعياً. ولكن هؤلاء المحدثين يختلفون بعد ذلك في ترسم الخطّ التطوري للجذور الرباعية، وفي آلية اشتقاقها من أصولها.

**أهمية البحث وأهدافه:**

يطمح البحث إلى تطبيق منهج لساني يمكن بوساطته الوقوع على أصول كثير من الجذور الرباعية في العربية الفصحى، وتكمن أهمية البحث في أنه يلفت إلى منهج في التحليل لا غنى عنه في صناعة المعجم التاريخي لألفاظ العربية، لما يتوسل به من أدوات علمية دقيقة تبتعد في تفسيرها للظاهرة اللغوية عن الحدس والتخمين اللذين يسمان الكثير من الدراسات التقليدية السابقة.

**منهجية البحث:**

ومثل هذه الدراسة يصنف في المنهج التاريخي في البحث اللغوي، وينتمي إلى فرع مهم في هذا المنهج يسمى "التأثيل اللغوي" "Etymology"، ذلك أنه يحاول أن يرصد تغيرات تركيبية صوتية لحقت بأبنية كثير من الكلمات، فصيرتها من ثلاثية إلى رباعية الأصول. أما الوثائق التاريخية التي تركز عليها الدراسة فتقدمها المدونة المدروسة نفسها، أي هي وثائق داخلية لا تخرج عن بنية اللغة، تبدأ منها، وتمر بها، وتنتهي إليها، حين تعرض الكلمة الرباعية الأصول على ما يقارنها شكلاً ودلالةً من الكلمات الثلاثية، مستعينة بمعايير المنهج الصوتي ومعطياته من أجل تحديد أصول الكلمات الرباعية.

**1- في نشأة الجذور الرباعية:**

ذهب الباحثون في تأصيلهم للجذور الرباعية في العربية الفصحى مذاهب شتى، فمنهم من رأى أن الأصل كان ثلاثياً ثم زيد فيه صامتٌ كيفما اتفق، تصديراً - كما في "برَقَش" ، حيث الباء زائدة - أو إقحاماً - كما في "عرقل"، حيث الراء زائدة - أو تذييلاً ، كما في "هذرم"<sup>(1)</sup>، ومنهم من رأى أن الزيادة لم تقع إلا في آخر الثلاثي فصيرته بذلك رباعياً.<sup>(2)</sup>

ومنهم من ذهب إلى أن الصامت المزيد في بعض الكلمات الثلاثية كان - في طور قديم من أطوار العربية - يؤدي وظيفة نحوية ثم اضمحلت هذه الوظيفة فيه حتى اختفت ليصير ما كان مزيداً لأداء وظيفة ما أصلاً ثابتاً من أصول الكلمة، وذلك مثل زيادة السين في الفعل "سقلبه" أي صرعه، وهو من "قلب"، فالوزن "سَقَل" هو من جملة مزيادات الثلاثي في اللغات الشرقية لكنه أهمل في لغتنا، وما ورد منه عدّه القدماء رباعياً مجرداً.<sup>(3)</sup>

<sup>1</sup> انظر في ذلك: هريدي، أحمد عبد المجيد، نشوء الفعل الرباعي في اللغة العربية، مكتبة الزهراء، القاهرة، 1988، المرجع السابق، ص 52 و 69، 68. و "برقش: نقش بألوان شتى" لسان العرب: مادة "برقش"، و "هذرم: قطع" اللسان: "هذرم"

<sup>2</sup> هو رأي لعبد الله العلابي. انظر كتابه: مقدمة لدرس لغة العرب وكيف تضع المعجم الجديد، دار الجديد، بيروت، لبنان، ط 2، 1997، ص 233، 234 و 341-343.

<sup>3</sup> انظر: زيدان، جرجي، الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية، دار الحدائق، بيروت، لبنان، ط 1، 1987م، ص 106.

ومن الباحثين من رأى أن قسماً من الكلمات الرباعية نشأ عن طريق النحت من كلمتين ثلاثيتين، وهم بذلك يقتفون آثار ابن فارس الرازي الذي سبق إلى هذا الرأي في القرن الرابع الهجري، فارتبطت به فكرة النحت الاشتقاقي منذ ذلك الوقت إلى يومنا هذا (4).

وثمة، أخيراً، من ذهب إلى أن الزيادة في كثير من الكلمات ذات الجذور الثلاثية لم تنشأ لمعنى يضيفه المتكلم، بل نتيجة لتغيرات صوتية تركيبية أصابت الكلمات الثلاثية في سياقات لغوية محددة، فجعلتها رباعية الجذور، وذلك كالفعل "فرقع"، "غمز مفاصل أصابعه" الذي تولد من الفعل "فقع" بفكّ التضعيف فيه والتعويض عن القاف الأولى الساكنة راءً، وهذا النوع من التغيرات التركيبية يسمى: المخالفة الصوتية.

## 2- المخالفة الصوتية "dissimilation":

وتعني تغيير أحد الصوتين المتماثلين في كلمة ما إلى صوت آخر مخالف، يغلب أن يكون من الصوائت الطويلة "long vowels" أو أنصاف الصوائت "semi vowels" أو من الأصوات المتوسطة المائعة "liquids" وهي "ر،ل،م،ن" (5) فالصوت الذي تغير في المثال السابق "فقع" هو صوت القاف الأولى الساكنة، وهي إحدى القافين المدغمتين بعضهما في بعض، أما الصوت الذي تغيرت إليه هذه القاف أو خولفت إليه فهو الراء. وهكذا تولد عن فكّ الإدغام وتغيير الجزء الأول من الصامت المضعّف إلى صامت آخر مخالف له كلمة جديدة مكونة بنيتها من أربعة صوامت.

ولا تحدث المخالفة في أصوات الكلمة المتماثلة المتصلة فقط، فكثيراً ما تصيب الأصوات المتماثلة المنفصلة فيها أيضاً، فالكلمة "اخضوضر" أصلها " اخضوضر " واشتقاقها من " خ.ض.ر." فأبدلت الراء الأولى واواً لأنها جاورت مثلها (6).

وظاهرة المخالفة الصوتية عامة في جميع اللغات، يمكن أن نمثل لها من الإسبانية بالكلمة "arbol" "شجرة" التي تولدت من اللاتينية "arbor"، حيث وقعت المخالفة بين المتماثلين المنفصلين [r-r] في الكلمة اللاتينية الأصل، فتغيرت الثانية منهما إلى /l/، وبمثل ذلك يفسر النطق الفرنسي الشعبي "colidor" "ممر" وهي في الأصل: "corridor" (7).

وقد ذكر اللغويون، في تعليلهم لظاهرة المخالفة، أسباباً يرجع بعضها إلى ميل المتكلم نحو تيسير الجهد العضلي العصبي المطلوب بذله من أعضاء النطق عند إنتاج الأصوات، إذ إن إنتاج صوتين متماثلين متجاورين يتطلب تركيزاً عصبياً ومجهوداً عضلياً أكبر مما يلزم في إنتاج الصوتين متخالفين، ولذلك يلجأ المتكلم، وبطريقة غير واعية في معظم الأحيان، إلى تجنب هذه الصعوبة بأن يستبدل بأحد المتماثلين صوتاً آخر، يغلب أن يكون من تلك

(4) من أصحاب هذا الرأي زكي الأرسوزي. انظر كتابه: العبقريّة العربية في لسانها، دار اليقظة للتأليف والترجمة والنشر، دمشق، سورية، الطبعة الثانية، ص 60. ومنهم أيضاً: إسماعيل مظهر الذي أيد ابن فارس في أن النحت كثير في العربية، انظر رأيه في:

هردي، أحمد عبد المجيد، المرجع السابق، ص 107-110

(5) عبد التواب، رمضان، التطور اللغوي: مظاهره ووقاينه، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 2، 1995، ص 57.

(6) انظر: برجستراسر، التطور النحوي للغة العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، 1994، ص 34.

(7) انظر: مالمبرج، برتيل، علم الأصوات تعريب: عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب، ص 148.

الأصوات التي لا يستلزم إنتاجها مجهوداً عضلياً كبيراً، وهي التي ذكرناها في تعريفنا لمصطلح "المخالفة الصوتية".<sup>(8)</sup>

وقد ذكر المستشرق برجشتراسر علةً أخرى نفسيةً محضةً، نظيرها الخطأ في النطق، ويوضح ذلك بقوله: إن المرء كثيراً ما يخطئ في النطق ويلفظ بشيء غير الذي أراده، وأكثر ما يكون هذا إذا تتابعت حروف متشابهة لأن النفس يوجد فيها، قبل النطق بكلمة، تصوّرات الحركات اللازمة على ترتيبه، ويصعب عليها إعادة تصور بعينه بعد حصوله بمدة قصيرة، ومن هنا ينشأ الخطأ إذا أسرع الإنسان في نطق جملة محتوية على كلمات تتكرر فيها حروف متشابهة. وهذه العلة تصدق على الحروف المتماثلة في حالة الانفصال.<sup>(9)</sup>

وعلةً أخرى طريفةً تنبّه إليها هذا المستشرق في مخالفة الصوامت المضعفة، وهي علة نفسية أيضاً، فالمتكلم يرجو أن يؤثر في نفس السامع تأثيراً زائداً، فلا يكتفي بالضغط على الحرف وتشديده، بل يضيف إليه حرفاً آخر لزيادة ذلك التأثير.<sup>(10)</sup> ولعل هذا ما ألمح إليه هنري فليش عند تعليقه لمخالفة التضعيف في الصيغة "فعل"، كما في "جدل ← جندل" "صرع"، فقد ذكر أن المخالفة هنا لم تتدخل لعلاج صعوبة نطقية، وإنما سببها هو محاولة التأثير في داخل الكلمة لتضخيمها وتكبير حجمها، ومن ثم استغلال المخالفة في منح الكلمة شحنةً تعبيريةً أكبر.<sup>(11)</sup>

ولعمري لقد سبق ابن فارس الرازي إلى الوقوع على هذا المعنى، وإن لم يظن إلى عمل المخالفة الصوتية بالمعنى الذي يريده المحدثون، فقد جاء في "الصاحبي" أنّ من سنن العرب الزيادة في حروف الاسم، ويكون ذلك إما للمبالغة وإما للتشويه والتقبيح... يقولون للبعيد ما بين الطرفين المفرط الطول: "طرمّاح" وإنما أصله من "الطرح" وهو البعيد، لكنّه لما أفرط طوله سُمّي طرمّاحاً، فشوّه الاسم لما شوّهت الصورة.<sup>(12)</sup> ولو أن ابن فارس أحاط علماً بعمل المخالفة الصوتية لحسبته يقول: طرّح: أصل صحيح يدل على الطول، وكذلك: طرمّح، وإنما هذا من ذاك، عملت المخالفة في "طرّح" الذي يفيد التكثير، فأبدلت الراء الثانية ميماً لجنس من المبالغة.

وهذا الذي ذكره ابن فارس في "الصاحبي" تراه يكرره في معجمه "مقاييس اللغة" حيث يفرد باباً لما جاء على أكثر من ثلاثة أحرف أولها باء، فيقول: "ومن هذا الباب ما يجيء على الرباعي وهو من الثلاثي، لكنهم يزيدون فيه حرفاً لمعنى يريدونه من مبالغة... لكن هذه الزيادة تقع أولاً وغير أول".<sup>(13)</sup>

ومن الأمثلة التي يسوقها لتأييد مذهبه المصدر "البرغثة" وهي لون شبيهة بالطحّلة، والراء فيه زائدة كما يقول وإنما الأصل الباء والغين والثاء، والأبغث من طير الماء كلون الرماد.<sup>(14)</sup> فتراه هنا يربط بين الكلمتين "البرغثة" و"الأبغث" دلاليّاً، ويجعل اشتقاق الأولى من الثانية بزيادة الراء لما ذكره من إرادة المبالغة في المعنى.

<sup>8</sup> انظر: عبد التواب، رمضان، المرجع السابق، ص 64، 65. وانظر كذلك: أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1995، ص 214.

<sup>9</sup> انظر: برجشتراسر، التطور النحوي، ص 34.

<sup>10</sup> انظر: برجشتراسر، المرجع السابق، ص 35.

<sup>11</sup> انظر: فليش، هنري، العربية الفصحى، دار المشرق، بيروت، ط 2، 1983، ص 156 و ص 99 وما بعدها.

<sup>12</sup> (الرازي، ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية، تحقيق عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1993، ص 101، 102).

<sup>13</sup> (ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجليل، بيروت، 1/1999، 332).

<sup>14</sup> (ابن فارس، المصدر السابق 1/332).

ولعل الأقرب أن يقال: إن الراء ليست إلا الجزء الأول من الغين المضعفة في الفعل الأصلي "بغث"، أبدلت راءً بتأثير المخالفة الصوتية، ثم اشتق من الفعل الجديد مصدرٌ بزنة المصادر الرباعية وهو "البرغثة".

إذن، ليست العلة في وقوع المخالفة الصوتية هي تيسير الجهد في النطق دائماً، فثمة سببٌ نفسيٌ يقصد إليه المتكلم أحياناً لوظيفةٍ تعبيريةٍ تأثيريةٍ على ما ذكرنا. على أنني لا أرى ما ذكره المحدثون من العلة العصبية العضلية الداعية إلى تغيير أحد الصوتيين المتماثلين للتخلص من الجهد الزائد الذي يتطلبه التكرار فيها، لا أراه إلا كرجع صدئ لما أورده سيبويه في كتابه عند حديثه عن التضعيف حيث يقول: "اعلم أن التضعيف يثقل على السنتهم، وأن اختلاف الحروف أخفّ عليهم من أن يكون من موضعٍ واحد، ألا ترى أنهم لم يجيئوا بشيءٍ من الثلاثة على مثال الخمسة، نحو: ضَرَبَب... وذلك لأنه يثقل عليهم أن يستعملوا السنتهم من موضعٍ واحدٍ ثم يعودوا إليه".<sup>(15)</sup>

نعم، لم يعرف سيبويه ظاهرة المخالفة الصوتية فهي من معارف اللسانيات الحديثة، لكنه أدرك بحسه اللغوي اليقظ أن تضعيف الصوامت وتوالي الأمثال كانا سبباً في التحول عن أحد الأصوات المتماثلة إلى آخر مختلفٍ عنه، فتراه يستشهد على ذلك بأمثلةٍ توضح فكرته فيقول: "هذا باب ما شذَّ فأبدل مكان اللام الباء لكرهية التضعيف، وليس بمطرِد، وذلك قولك: تسرَّيت، وتظنَّيت، وتقصَّيت، من القصة، وأمليت..."<sup>(16)</sup>

فهو يريد أن يقول: إن الأصل في هذه الأفعال هو: تسرَّرت،<sup>(17)</sup> وتظنَّنت، وتقصَّصت،<sup>(18)</sup> وأمليت،<sup>(19)</sup> فأبدل الأخير من المتماثلات بياءً وذلك لتيسير النطق.

ولعل سيبويه قد استلهم فكرته تلك مما ذكره أستاذه الخليل عند محاولته تفسير اشتقاق الأفعال الرباعية المضاعفة من مثل "زلزل وصلصل"، إذ قال في مقدمة "العين": "والعرب تشنق في كثيرٍ من كلامها أبنية المضاعف من بناء الثلاثي المتَّمل بحرف التضعيف".<sup>(20)</sup> أي أن "صلصل"، عنده، مشتقةٌ من "صل" المضعفة للام.

وأصرَّح من هذا و أوضح في تفسير التحول من الفعل الثلاثي المضعَّف إلى الرباعي المضاعف ما نقله الأزهري في معجمه "تهذيب اللغة" عن أبي زيد الأنصاري من أن "أصل كعكعت: كععت، فاستنقلت العرب الجمع بين ثلاث أحرف من جنسٍ واحد، ففرقوا بينها بحرفٍ مكرَّر، ومثله: كفكفته عن كذا، أصله: كففته".<sup>(21)</sup>

ويضاهاه في حسن التوجيه والتحليل ما ذكره الجوهري في صحاحه من أن الفعل "سغسغ" أصله "سغغ" بثلاث غينات، إلا أنهم أبدلوا من الغين الوسطى سينا، واختاروا السين دون سائر الحروف لأن في الكلمة سينا، وكذلك القول في جميع ما أشبهه من المضاعف، مثل: لقلق وعثعث وكعكع.<sup>(22)</sup>

<sup>15</sup> ( سيبويه، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، 4/ 417.

<sup>16</sup> ( سيبويه، المصدر السابق، 4/ 424.

<sup>17</sup> ( جاء في اللسان، مادة "سرر": "اختلف أهل اللغة في الجارية يتسراها مالها... قال الأزهري: الأصل: تسرَّرت، ولكن لما توالست ثلاث راءات أبدلوا إحداهن بياءً".

<sup>18</sup> ( جاء في اللسان، مادة "قصص": "قَصَصت الشيء: إذا تتبعت أثره شيئاً بعد شيء... وتقصَّص الخير: تتبعه".

<sup>19</sup> ( جاء في اللسان، مادة "ملا": "الإملاء والإملال على الكاتب واحد، وأمليت الكتاب أملي وأملته أملة: لغتان جيدتان جاء بهما القرآن".

<sup>20</sup> ( الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب العين، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، منشورات دار الهجرة، قم، إيران، 56/1405، 1

<sup>21</sup> ( الأزهري، أبو منصور، تهذيب اللغة، تحقيق عبد الكريم العزاوي، دار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، مادة "كع" 1/ 96. و "كععته وكعكعته: ردعته".

<sup>22</sup> ( انظر: الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة: 1984، مادة: "سغغ" 4/ 1321. و"سغغ رأسه بالدهن وسغسغته: وضعت عليه الدهن وعصرته لينشرب".

فهو هنا يجعل مثل هذا الاشتقاق قياسياً، وقد نقل ابن منظور عنه هذا المعنى إذ قال: "وخبّيو: أبردوا، وأصله: "خبّيو" بثلاث باءات، أبدلوا من الباء الوسطى خاءً للفرق بين "فعل" و "فعل"، وإنما زادوا الخاء من سائر الحروف لأن في الكلمة خاءً، وهذه علة جميع ما يشبهه من الكلمات".<sup>(23)</sup>

وهذا الذي ذكره الجوهري ونقله عنه ابن منظور غايةً في الدقة وحسن التأويل، إذ يضع قاعدة يمكن اعتمادها في فهم عملية المخالفة الصوتية التي أصابت كثيراً من الكلمات الثلاثية المضعفة، فصيرتها رباعيةً مضاعفة، مع الاتفاق بين الكلمتين في الدلالة العامة، لاحظ ما يأتي:

ضمّ ← ضمّ ← ضمّم "على المال: أخذه كله"<sup>(24)</sup>

ذبّ ← ذبّب ← ذبذب "حمى أهله وجواره"

رصّ ← رصّص ← رصرص "البنيان: أحكمه وضمّ بعضه إلى بعض"

وليس هذا وفقاً على الأفعال، بل ينسحب على الأسماء والصفات الرباعية المضاعفة أيضاً، أنصت إلى ابن منظور يؤصل الصفة "صرّصر" فيقول: "ريح صرّ وصرّصر: شديدة البرد، وقيل: شديدة الصوت... ابن السكيت: فيه قولان، يقال: أصلها "صرر" من "الصر"، وهو البرد، فأبدلوا مكان الراء الوسطى فاء الفعل، كما قالوا: تجفّف الثوب، وكبّبوا، وأصله تجفّف وكتبوا، ويقال: هو من صرير الباب ومن "الصرّة" وهي الضجّة"<sup>(25)</sup>. ويبدو لي أنّ الرأي الأخير يفسر نشوء كثير من الكلمات الرباعية المضاعفة التي روت الكتب مع كلٍّ منها كلمة ثلاثية مضعفة تشترك معها في المعنى العام، ولاسيما تلك الرباعيات التي لا نلمح فيها دلالةً على تكرار صوتٍ أو حركةٍ، ويمثّل هذا في اللغة قبيل من الكلمات منها:

صمّصمّ السيف وسمّم: مضى في العظم وقطعه. - رجل هتّهاتٌ وهتّاتٌ: خفيف، كثير الكلام.

امرأة متكمّمة: أرادوا: متكمّمة، فضاعفوا، وأصله من الكمة، وهي القلنسوة. - فشفاشٌ و فشفاشٌ: كساءٌ غليظ.

ولعلك لاحظت أنّ كراهية العرب للتضعيف واستبدالهم بأحد صوامته صامتاً آخر طلباً للخفة قد ولد كلمات جديدة، بعضها رباعيّ مضاعف "صلصل، سغسغ، كعكع...، وبعضها ثلاثيّ ناقصٌ "تسرّى، تقصّى، أملى...".

ومن الأمثلة على الضرب الأخير أيضاً ما ذكره السيوطي من أنّ "اجتماع الأمثال مكروء، ولذلك يُفرّ منه إلى القلب أو الحذف أو الفصل، فمن الأول قالوا: دهدهت الحجر: دهديته،<sup>(26)</sup> قلبوا الهاء الأخيرة ياء كراهية اجتماع الأمثال... ولبيّ: أصله: لبّب<sup>(27)</sup>، قلبت الباء الثانية التي هي اللام ياءً هرباً من التضعيف فصار: لبّي"<sup>(28)</sup>.

#### 4- السياق الصوتي للمخالفة المولدة للكلمات الرباعية:

ينصرف الكلام هنا إلى الشروط الصوتية التي لوحظ فيها وقوع ظاهرة المخالفة في كلمات العربية الفصحى، ويقتضي ذلك الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1- هل أصابت المخالفة الصوتية نوعاً معيناً من الصوامت المتماتلة دون غيرها؟

2- ما الصوامت التي تمت المخالفة إليها؟

<sup>23</sup> (لسان العرب، مادة "خبب". و"تخبب الحرّ: سكن بعض فورته".

<sup>24</sup> (سنكتفي بعدُ بإثبات شروح المعاني لمعظم الكلمات في المتن من غير إحالة إلى مظانها في معجم لسان العرب.

<sup>25</sup> (اللسان، مادة "صرر".

<sup>26</sup> (جاء في اللسان مادة "دهده": "دهدهت الحجارة ودهديتها إذا دحرجتها... ودهدهاء دهداءً ودهداةً، والباء بدل من الهاء".

<sup>27</sup> (جاء في اللسان مادة "لبب": "لبّب بالمكان وألبّب: أقام به ولزمه... وقولهم: لبّيكَ: من ألبّب بالمكان، فأبدلت الباء ياءً لأجل التضعيف".

<sup>28</sup> (السيوطي، جلال الدين، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1985، 40/41.

## 3- أي الصامتين المتمثلين هو ذلك الذي خولف إلى آخر: السابق أم اللاحق؟

وقبل أن أحاول الإجابة عن هذه الأسئلة أبادر إلى تسجيل ملاحظة على قدرٍ من الأهمية، وهي أن توفّر شروط المخالفة في كلمة ما لا يوجب حدوثها فيها، فوقع المخالفة في الضاد المضعفة من الكلمة "قَضَب" لتصير إلى "قرضب": "قطع" لم يستدع حدوث هذا التغيّر الصوتي التركيبي نفسه في سياق مشابه، كما في الكلمة "خَضَب"، إذ لن تجد في كتب اللغة الصيغة "خَرَضَب"! وهذا لا يعني أن وقوع عملية المخالفة الصوتية في العربية الفصحى هو أمرٌ اعتباطيٌّ فقط، بل يعني أيضاً أن تأثير هذه العملية باقٍ في اللغة ما دامت جاريةً على ألسنة متكلميها، وخير دليل على صحة هذا الكلام أنك تجد في المعاجم العربية المتأخرة مفرداتٍ رباعيةً لا تجدها في المعاجم السابقة لها في الزمن، فمثل هذه الكلمات قد يكون انحرافاً صوتياً أصاب صيغة الكلمة على ألسنة بعض العوام، ولكنها لم تلبث أن دلفت إلى الفصحى عندما استعملها أحد الأدباء أو الخطباء لتدخل في مُدوِّنة الكلمات العربية الفصحى جنباً إلى جنب مع الكلمات المولدة والدخيلة<sup>(29)</sup>، وهذا واحدٌ من الأسباب التي تفسّر اختلاف عدد الجذور في المعاجم العربية التي ألفت في عصورٍ مختلفة.

ويتأكد هذا المعنى عندما تراجع كتب لحن العوام في التراث اللغوي، فهذا الكسائي يروي عن الناس في عصره أنهم كانوا يزيدون النون في "إجاص" فيقولون: "إجاص"، وهو يصنّف ذلك في لحن العامة<sup>(30)</sup>. وليست الكلمة مع النون إلا بنت الكلمة الأصلية "إجاص" تولدت عنها بفعل المخالفة الصوتية في الجيم المضعفة، ولكنك تجد الكلمتين قد رويتا في المعاجم على أنهما لغتان.<sup>(31)</sup>

ولهذا نظائر كثيرة في كل عصر ومن يدري؟ ففعل الصيغة "خرضب" تجد في المستقبل من يولدها لتصير من مفردات العوام المتداولة، أو أن الكلمة العامية "شريك" التي تولدت من مخالفة الباء الساكنة من المضعفة في "شَبِك" تجد من يوظفها في نص أدبي، فتصادف استحسان الذوق العام لها، وتَسعدُ بسيرورتها على ألسنة المثقفين لنتفتح لها مدخلاً خاصاً في معجم للألفاظ العربية في زمنٍ قادم، كما وقع من قبل للكلمتين "عرقل" التي تولدت من "عقل" و"كربش": ربط " التي تولدت من "كَبَش" بفعل المخالفة الصوتية فيهما، فصارتا من موادّ المعجم العربي، وهما بعدُ قريباً الدلالة من "شريك" العامية، وجميعهن متساويات في الصيغة الصرفية والوزن الصوتي الإيقاعي.

وللجواب عن السؤال الأول نقول: إن ملاحظات الباحثين اختلفت في هذه المسألة، فيرى إبراهيم أنيس أن المخالفة لاتكاد تتم إلا حين يتجاور صوتان متمثلان من أصوات الإطباق "ص، ض، ط، ظ" أو الأصوات الريحوية "هـ، ح، خ، ع، غ، ش، س، ص، ذ، ظ، ث، ف" فهذه الصوامت هي أشقّ الأصوات في النطق، إذ تتطلب جهداً عضلياً أكبر مما يتطلبه غيرها. على أن المخالفة كما يقول قد تكون نادراً بين الأصوات الشديدة،

<sup>29</sup> مثال ذلك الكلمة "الشربش" فقد ذكر الزبيدي "1205هـ" إهمال الجوهري "393 هـ" والجماعة لها، وأنها مولدة وتعني "هُدْب الثوب"، وأشار إلى استعمال بعض المصنّفين المتأخرين لها.

انظر: تاج العروس، المطبعة الخيرية، مصر، الطبعة الأولى 1306هـ، مادة "شربش" 318/4.

وقد وردت هذه الكلمة، بصيغة الجمع، في شعر الملك الأمجد "شاعر من ملوك الدولة الأيوبية، ت 628 هـ":

فما الفضل في أهل الشرايش سُبّة ولا العلم مخصوصاً بأهل العمائم

انظر: ديوان الملك الأمجد بهرام شاه الأيوبي، تحقيق د. غريب محمد علي أحمد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1991 ص 177.

<sup>30</sup> الكسائي، ما تلحن فيه العامة، تحقيق رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1، 1982م، ص 116.

<sup>31</sup> انظر: لسان العرب، مادة "أجص". و: عبد التواب، رمضان، التطور اللغوي، ص 58.



مثل الجيم في "إجّار" التي روي فيها "إنجار"،<sup>(32)</sup> أما الأصوات المائعة فلا تحتاج إلى تيسير، فلا تتناولها عملية المخالفة إلا في النادر.<sup>(33)</sup>

أما المستشرق هنري فليش فقد ذكر، في سياق حديثه عن أصل الفعل الرباعي، أن مخالفة التضعيف في الصيغة "فعل" كانت إحدى الطرق الرئيسية لتكوّن الفعل الرباعي، ولاسيما ما كانت العين المضعّفة فيه من الأصوات الشفوية "ب،م،ف" والأسنانية "د،ت،ط،ض،ذ،ظ،ث،ز،س،ص" و"الحنكية" ك،ج" فهو، على خلاف سابقه، لا يميّز بين رخوٍ وشديدٍ فيما تعرّض للمخالفة من الصوامت.<sup>(34)</sup> لكنّ مستشرقاً آخر، هو كارل بروكلمان، كان قد سبق هذين الباحثين إلى تحديد المجموعات الصامتية التي قبلت المخالفة، المتصلة منها والمنفصلة، في اللغات السامية بعامة، وهذه المجموعات عنده هي: المائعة "ر،ل،م،ن" والشفوية "ب،ف" وأصوات الصفير "س،ص،ز،ش" وأصوات الأسنان "د،ت،ط،ض،ذ،ظ"، وأصوات الحلق "ء،ه،ح،ع" والأصوات الغارية "ك،ج".<sup>(35)</sup>

ولعل الاختلاف في ما ذهب إليه الباحثون الثلاثة في هذه المسألة راجع، في جزء منه، إلى نقص الاستقراء لمفردات اللغة، وفي جزء آخر إلى قصر بعضهم - د. أنيس وفليش - ملاحظته لظاهرة المخالفة على ما أصاب منها الصوامت المتماثلة المتصلة في مثل "فقع"، دون الالتفات إلى المخالفة في الصوامت المنفصلة في مثل "عنوان" التي خولفت النون الأولى فيها إلى لامٍ لتولّد كلمةً مرادفةً هي "علوان".

وقد دلت عملية الاستقراء التي قمت بها للكلمات الرباعية في معجم "لسان العرب"، ثم الدراسة المتأنية لأبنيتها وطرق اشتقاقها، على أن حدوث المخالفة لم يكن قصراً على مجموعة من الصوامت دون أخرى، ولاسيما إذا أدخلنا في حسابنا - كما فعل بروكلمان - نوعي المخالفة المتصل والمنفصل. وأضرب لك أمثلةً لنوعي المخالفة في الصوامت المتماثلة موزعةً على المخارج الصوتية المختلفة مبتدئاً من أعمقها مخرجاً، تاركاً للقارئ الكريم استنباط الطريقة التي تمّت بها المخالفة من صيغةٍ إلى أخرى:

## أمثلة للمخالفة المنفصلة

الدَّحِجَة ← الدَّرِجَة "القصيرة"  
الزَّرْقَة ← الزَّهْرَقَة "ترقيص الأمّ الصبي"  
فَسَقَسَ ← فَرَقَسَ  
فَوْقَسَ ← فَرَقَسَ "بالكلب: دعا به"  
فَقْفَفَ ← فَرَقَفَ "أرعد من البرد"  
كَبَكَبَة ← كَوَكَبَة "جماعة من الناس"  
الضَّمْضَمَ ← الضَّرْضَمَ "الأسد"

## أمثلة للمخالفة المتصلة

الزَّاهِقُ ← الزُّهْلُوقُ "السمين"  
لَحَجَّ ← لَحَوَجَّ "عليه الخبر: خلّطه"  
بَقَطَ ← بَرَقَطَ "فرق"  
ضَغَّامَ ← ضَرِغَامَ "ضغمه: عضه عضاً شديداً"  
بَكَعَه ← بَرَكَعَه "ضربه بالسيف"  
فَشَّحَ ← فَرَشَّحَ "فرّج بين رجليه"  
هَرَطَ ← هَرَمَطَ "عرضه: وقع فيه"  
مُكَسَّفَ ← مَكَرَسَفَ "معرقب"  
قَطَمَ ← قَرَطَمَ "قطع"  
جَذَمَ ← جَرَذَمَ "أسرع"  
القُمَسَ ← القَوْمَسَ "السيد الشريف"

<sup>32</sup> ( الإجّار والإنجار: سطح البيت.

<sup>33</sup> ( انظر: أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، ص 214، 215.

<sup>34</sup> ( انظر: فليش، هنري، المرجع السابق، ص 156.

<sup>35</sup> ( انظر: بروكلمان، كارل، فقه اللغات السامية، ترجمته رمضان عبد التواب، جامعة الرياض 1977، ص 74-76.

ولا شك أنك لاحظت أن الكلمات التي وقعت فيها المخالفة المنفصلة هي كلمات رباعية مضاعفة أصابت المخالفة الصامت الثاني منها، وكنا ذكرنا من قبل أن عدداً كبيراً من أمثلة هذه الصيغة تولد عن طريق المخالفة الصوتية في مقابلتها الثلاثية المضعفة المشددة العين حين استبدل بالأوسط من الصوامت الثلاثة المتماثلة صامت آخر مجانس لفاء الكلمة، لاحظ ما يلي: **ضَمَّ ← ضَمَّ ← ضَمَّضَمَّ ← ضَرَّضَمَّ** فإذا علمنا أن عين الكلمة الثلاثية المضعفة يمكن أن تكون أياً من صوامت العربية، تأكد لدينا أن جميع الصوامت في العربية الفصحى تعرض لعملية المخالفة، وإن كان ثمة تفاوت واضح في نسبة تعرضها لهذه المخالفة لأسباب يضيق المقام هنا عن التفصيل فيها.<sup>(36)</sup>

أما للجواب عن السؤال الثاني وهو: ما الصوامت التي تمت إليها المخالفة في العربية الفصحى لتكوين الكلمات الرباعية؟ فنقول: يتفق الباحثون على أن **أنصاف الصوائت والصوامت المائعة والحلقية** هي الأصوات التي يستبدل أحدها بأحد الصامتين المتماثلين في عملية المخالفة،<sup>(37)</sup> ولكن دراستنا للكلمات الرباعية دللت على أن دائرة الصوامت المخالف إليها أوسع من ذلك، إذ شملت أيضاً الصوامت "ك،س،ز،ض،ت،ث،ب"، لاحظ الأمثلة الآتية:

كَهَام ← كَهَكَام "متهيب" <sup>(38)</sup>	-	عَفَج ← عَفْضَج "سمن وعظم بطنه"
زَوَكَّت ← زَوَزَكَّت "حركت أليتيها إذا مشت"	-	سِكَيْت ← سِكَيْت "كثير السكوت"
لَهْم ← لَهْسَم "ما على المائدة: أكله أجمع"	-	قَعَر ← قَعْر "اقتلع من الأصل"
شَرَّق ← شَبْرَق "قطع اللحم"		

وقد رأينا أن عدداً كبيراً من الكلمات الرباعية المضاعفة اشتق من مقابلتها الثلاثية المضعفة المشددة العين مثل "خببوا ← خببوا"، وأن الصامت المخالف إليه في مثل هذه الكلمات يكون من جنس فاء الكلمة، ومن ثم فإن الصوامت المخالف إليها يمكن أن يكون من أي واحد من صوامت العربية التي يمكن أن تشغل موقع الفاء في هذه الكلمات الأصلية. فما حدث في أمثال "خببوا" هو مخالفة ومماثلة في آن معاً، فهو مخالفة أصابت أحد الصوامت المكررة في الكلمة، فقد أبدل بأوسطها صامت آخر، وهو مماثلة تبدو في اختيار المتكلم العربي للصامت المخالف إليه مماثلاً لفاء الكلمة دون غيره من الصوامت، وقد نقلنا ذلك من قبل عن ابن منظور في تحليله لاشتقاق هذا الفعل، ومن الأمثلة على هذا النوع من المخالفة غير ما سبق:

عَجَاج ← عَجَجَاج "صياح"	-	نَشَاشَة ← نَشَاشَة "السبخة لا يجف ثراها"
قَسَاس ← قَسَاس "تمام"	-	فَدَد ← فَدَد "اشتد صياحة"

ويبقى أن نلفت إلى أنه لوحظ تفاوت كبير بين الصوامت من حيث نسب استعمالها في تحقيق المخالفة، فقد كانت الراء أكثرها استعمالاً في هذه العملية تليها النون فاللام فالميم، ولذلك أسباب عدة يتعلق بعضها بطبيعة

<sup>36</sup> يدخل في ذلك أمور منها التشكيل الصوتي للكلمات وملاحظة ما يُقبل وما لا يقبل في تأليف الصوامت في العربية، وكذا الخصائص النطقية للصوامت من حيث تفاوتها في ما تتطلبه من جهد في إنتاجها، فقد لوحظ أن نسبة وقوع المخالفة تتناسب عكسياً مع وجود بعض الصوامت المائعة في الكلمة الأصلية، ويكفي أن تلاحظ الفوارق الواضحة بين أعداد الكلمات الرباعية المبدوءة بـ "ر - م - ل - ن - ي - و" وتلك المبدوءة بأي صامت آخر، مع الأخذ في الحسبان النسبة والتناسب في مجموع الكلمات الداخلة في الملاحظة. ومن الملاحظات المهمة هنا أن الهمزة لم تخالف إلى صامت آخر إلا في كلمة واحدة هي "الدُّلُول": "دويبة صغيرة، وكذا الداهية، وأصلها من الدُّال، والمداولة: الختل، والدُّل: دويبة كالثعلب، والدُّالان: الذئب". اللسان: "دال".

<sup>37</sup> انظر: هريدي، أحمد عبد المجيد، نشوء الفعل الرباعي في اللغة العربية، ص 54، 56، 73، 74.

<sup>38</sup> (الأزهرى: "أصله: كهام، فزبدت الكاف" تهذيب اللغة 30/6).

التشكيل الصوتي للكلمة الأصلية التي تماثل فيها صامتان، فقد ظهر أن اللغة كانت تميل إلى استخدام أحد الموائع أو أنصاف الصوائت بديلاً لأحد الصامتين المتماثلين، إلا إذا كان الصامت المضعف نفسه واحداً من أصوات هاتين المجموعتين أي 'ر، ل، م، ن، ي، و' أو مجاوراً لأحدها<sup>(39)</sup>، لاحظ ما يلي:

جَمْر ← جعمر: "جمع"	-	عَبَس ← عنبس "كره وجهه"
زَلَق ← زحلق	-	عَهَب ← عوهب "ضلل"
مزنر ← مزنهر "إلى بعينه،	-	عَقَبَه ← عرقبه "ضرب عرقوبه"
وهو شدة النظر وإخراج العين"	-	فَطَح ← فرطح "بسط وعرض"

ولكن ذلك لم يمنع من استخدام أحد الموائع أو نصف الصائت في مخالفة الصامت المضعف، وإن كان في الكلمة الأصلية واحداً من هذه الأصوات، لاحظ ما يلي:

الضغَام ← الضرعام "الأسد"	-	صَمَع ← صومع "البناء: أعلاه"
كَعَر ← كيعر "سمن وحدر لحمه"	-	كَصَم ← كلصم "فرّ وأدبر"
الخَطْم ← الخرطوم "الأنف"	-	التَلْهُوق ← التلهوق "التعلق والتعرفي الكلام"

أما للجواب عن السؤال الثالث: أي الصامتين المتماثلين هو ما يخالف إلى آخر: السابق أم اللاحق؟ فنقول: إن هذه المسألة تستدعي التفصيل الآتي:

1- فالكلمات الثلاثية المضعفة العين التي تماثل فيها صامتان متواليان فقط مثل "قَضَب" وكذا الكلمات الرباعية المضاعفة التي تعرضت لعملية المخالفة المنفصلة مثل "قسقس ← قرقس" كان الأغلب فيها إبدال الصامت الأول من المتماثلين، وهو الساكن المغلق للمقطع السابق في الكلمة الأصل، لاحظ ما يأتي:

قَضَب = قَضُ/ضَ/بَ ← قَرَضَب = قَرُ/ضَ/بَ ← قَطع

ضمضم = ضمُ/ضم ← ضرضم = ضرُ/ضم

ومعظم ما مثلنا به سابقاً لعملية المخالفة في كلمات هذين النمطين خضع لهذه القاعدة الأغلبية، وقلما أُبدل ثاني الصامتين المتماثلين وهو المتحرك المطلق للمقطع اللاحق في الكلمة الأصل، ومن الأمثلة على ذلك:

سَبَد ← سَبَرَد "شعره: حلقه" - خُرُوب ← خُرُوب "نوع من الأشجار"

على أن إبدال الصامت الثاني من المتماثلين اطرَدَ في تكوين الكلمات الرباعية التي تماثل صامتها الأخيران كما في: رَعِيد ← رَعِيد "جبان". - كَهُور ← كَهُور "عابس، والكهر: عبوس الوجه".

الغَبُور ← الغبرور "عصيفير" أغبر، والغبرة هي لون الغبار - زُهُول ← زُهُول "الأملس، زهل: املاس"

2- أما الكلمات الرباعية المضاعفة المشتقة من أصل ثلاثي مضعفٍ مشدّد العين، فقد أُبدل فيها الصامت الأوسط من الثلاثة المتماثلة، وهو المتحرك المطلق للمقطع اللاحق في الكلمة:

رَصَص = رَصُ/صَ/صَ ← رَصِرص = رَصُ/رِ/صَ

ويمكن أن نعدّ ذلك قاعدةً مطّردةً في اشتقاق هذا النمط من الكلمات الرباعية.

<sup>39</sup> (ثمة حالات تمت فيها المخالفة إلى غير هذه الأصوات مع أن الكلمة الأصلية لم تحو شيئاً منها، مثل: بَيْق ← بعثق "شيق الحوض: كسره لينبعث ماؤه".

## 5- كيف عالج التراث اللغويّ الكلمات الرباعيّة المشتقّة بالمخالفة:

رأينا سابقاً أن اللغويين العرب تنبّهوا إلى أثر التضعيف في توليد كلماتٍ جديدةٍ عندما لاحظوا لجوء العرب إلى فكّ هذا التضعيف في بعض الكلمات وإبدال أحد صوامته صامتاً آخر قصداً إلى تيسير الجهد في النطق. ولكن هذا لم يبلغ بهم أن يستنبطوا أثر المخالفة الصوتية من حيث هي إحدى التغيرات التركيبية التي تصيب الكلمات في سياقات معينة، فمعرفة ذلك كانت من مفرزات البحث اللساني الحديث، ولو أن العرب عرفوا تأثير هذه العملية في التطور اللغوي لاختلقت نظراتهم في كثيرٍ من القضايا اللغوية، ولا سيّما ما يدخل منها في بحوث الاشتقاق، والإبدال اللغوي، وزيادة الحروف، وتحليل الصيغ الصرفية، ما زاد منها على ثلاثة صوامتٍ بخاصة.

وليس يتسع المجال لاستعراض صيغ الكلمة الرباعيّة كما جاءت في الدرس النحوي عند العرب، فدونك كتب النحو التي فصلت القول في هذه الصيغ الأصلي منها والملحق بالأصلي، المجرد والمزيد فيه. ولكن يستوقفنا هنا معالجتهم لتلك الصيغ الثلاثية الأصل التي زيد فيها واوٌ أو ياءٌ أو نونٌ قبل عين الكلمة أو بعدها، وعدّهم لها ملحقةً بالصيغ الرباعية في عدّة حروفها وحركاتها وسكناتها، وهذه الزيادة — عندهم — سماعية، يوقف فيها عند ما قاله العرب من غير تجاوزٍ له إلى غيره، وذلك مثل "جهور، حوقل، هيمن،

شريف، دنقع، قلنس".<sup>(40)</sup> فهذه الأفعال جميعها ملحقةٌ بـ"دحرج"، وليس الغرض من هذا الإلحاق كما يقررون — إلا إتباع لفظ للفظ، فإذا أفادت الزيادة مع الكلمة الملحقة معنى لم يكن في أصلها الثلاثي، فإنّ هذه الإفادة لا تطرد فيما زيدت فيه من الكلمات الأخر<sup>(41)</sup>. ويبدو أن قدراً كبيراً من هذه الكلمات الملحقة بالرباعيّات هو وليد المخالفة الصوتية في أصولها الثلاثية المضعفة العين!<sup>(42)</sup>

ولكنّ ما بال اللغويين العرب قد خصّوا هذه الصوامت بالزيادة في هذا الموقع، ولم يدخلوا معها في الحكم بالزيادة صوامت أخرى من تلك التي تمت مخالفة التضعيف إليها، ولا سيّما ما كثر فيه ذلك، أعني الراء واللام والعين؟

ولماذا نصّ اللغويون، مثلاً، على أن "ضيغم" صفةٌ للأسد وزنها "فيعل" — ملحقةٌ بالصفة "سلهّب"،<sup>(43)</sup> وقيل للأسد ذلك لأن الصّغم: العض، ولم يجعلوا "ضرغم"، وهو اسمٌ للأسد من الضغم أيضاً، ملحقةً بالاسم "جعفر"؟ لماذا جعلوا "الجندل" كلمةً رباعيةً أصليةً وزنها "فعلل" في حين جعلوا "القنبر"<sup>(44)</sup> ملحقةً بالرباعي ووزنها "فنعل"؟ باختصار: ما المعايير التي احتكموا إليها في تقسيمهم للصيغ الرباعية إلى أصليةٍ وملحقةٍ بالأصلية؟

<sup>(40)</sup> "جهور": رفع صوته و"حوقل: كبروضعف" و "هيمن: أمّن أو شهد" و "شريف: قطع ورق الزرع" و "دنقع: افتقر" و "قلنس: ألبس قلنسوة". انظر: الإسترابادي، رضي الدين، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1982/1، 68.

وقد ذكر بعض اللغويين صيغاً أخرى ملحقةً بالرباعي تدخل فيما نحن فيه، ولكنهم لم يعتدوا بها لغرايتها وكونها من الشواذ — كما يقول الإسترابادي — ومن هذه الصيغ "فعل، فعمل، تفعل، فعمل". انظر: الإسترابادي، المرجع السابق نفسه. وانظر كذلك: السيوطي، جلال الدين، المزهر، تحقيق محمد أحمد جاد المولى بك وآخرين، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1992، 40/2.

<sup>(41)</sup> انظر: الإسترابادي، المرجع السابق، 52/1، 53.

<sup>(42)</sup> لم نقل: "جميع الكلمات" لأن منها ما لم يستخدم معه ثلاثي معروف، مثل "زينب"، ومنها ما هو دخيل معرب، مثل "بيطر وجوهر".

<sup>(43)</sup> طويل.

<sup>(44)</sup> ضرب من الطير.

إن الإجابة عن هذه الأسئلة تحيلنا إلى القواعد التي انطلق منها النحاة في تصنيفهم للكلمات بحسب عدة حروفها، فمنذ أن قرّر الخليل وتلميذه سيبويه أن الرباعي والخماسي صيغتان غير الثلاثي صار ذلك قاعدة من القواعد المتبعة لدى جمهور النحاة لا ينقضها مخالفة الفراء والكسائي لها، وقد ذهبوا إلى أن الرباعي والخماسي مشتقان من أصل ثلاثي بزيادة فيهما.<sup>(45)</sup> ولذلك كانت الصفة "سَلْب" كلمة رباعية أصلية، لا علاقة اشتقاقية لها مع "السَّهْب" (46) أو "السَّيْب" (47)، وإن التقت الكلمات الثلاث على معنى عام، فاللام والهاء هما من أصول الكلمة الرباعية، كيف لا وقاعدة عندهم أن الأصل هو عدم الزيادة، فلا يحكم للحرف بالزيادة إلا إذا قام على ذلك دليل (48)، أو خالفت الكلمة معه أبنية الأصول.<sup>(49)</sup>

أما القاعدة الثالثة فهي أن أحرف الزيادة هي العشرة المعروفة المجموعة في قولك "اليوم تتسأه"، فإذا كان في الكلمة الرباعية أو الخماسية شيء خارجٍ عليها فهو أصلٌ فيها لا زائد، بل إن سيبويه ينكر أن تكون الهاء في "الهِبَلَع" زائدة، وذلك لقلّة زيادة الهاء، في حين يراها الأخفش زائدة لأنه يأخذها من البَلَع!<sup>(50)</sup>

وإن عجبني من سيبويه في رأيه هذا لا يكاد ينقضي وهو القائل: "كلّ حرفٍ من حروف الزوائد كان في حرفٍ فذهب في اشتقاق في ذلك المعنى من ذلك اللفظ فاجعلها زائدة"<sup>(51)</sup>. أفلا يكفي هذا الاتفاق بين الكلمتين في المعنى والتقارب في اللفظ للحكم على الهاء بالزيادة على حدّ مذهبه؟ وإذا كان هذا موقفهم فيما هو من أحرف الزيادة فكيف إذا كان الزائد خارجاً عن هذه الأحرف كالراء في "ضرغم" والعين في "بعثق"؟

ومن القواعد المقررة عندهم أيضاً أن أحرف الإبدال محصورة في قولك "هدأت موطيا"، ولذلك أنكر ابن جني على ابن الأنباري عدّه الحاء في "حَنَحَتْوا" بدلاً من الثاء الوسطى في "حَنَّتوا"، لأنه يرى "حَنَحَتْ" أصلاً رباعياً و"حَنَّت" أصلاً ثلاثياً، وليس واحداً منهما من لفظ صاحبه، إلا أن "حَنَحَتْ" من مضاعف الأربعة، و"حَنَّت" من مضاعف الثلاثة، فلما تضارعا بالتضعيف الذي فيهما اشتبه على بعض الناس أمرهما.<sup>(52)</sup>

أما تمييزهم للياء والواو والنون من باقي الصوامت التي تمت المخالفة إليها في الثلاثي المضعف، فلعل مرجعه إلى ما لاحظوه من كثرة زيادة هذه الأصوات في الكلام.<sup>(53)</sup> فإذا لمح النحاة علاقة دلالية بين كلمة رباعية ثانياً أو ثالثاً "نون" وأخرى ثلاثية خلّو منها، مالوا إلى الحكم على النون بالزيادة، فقد حكموا لها في "قُنْبَر" بالزيادة لوجود "قُبْر" والمعنى واحد، وكذا في "عَسَل" لوجود "عَسَل" والمعنى واحد.<sup>(54)</sup> أما الواو والياء فلا يكونان قبل العين أو بعدها مع بنات الثلاثة إلا زائدين، ولذلك فهم لا يشترطون للحكم مع الواحد منهما بالزيادة في الكلمة

<sup>45</sup> انظر: الإسترأبادي، شرح الشافية، 41/1.

<sup>46</sup> السهب: الواسع الجري من الخيل، وأسهب: أطال وأكثر.

<sup>47</sup> السلب: الطويل. انظر: ابن جني، عثمان، سر صناعة الإعراب، تحقيق حسن هندأوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية، 1/570/1993.

<sup>48</sup> لذلك اختار ابن عصفور، في ما نقله عنه الزبيدي، أصالة الميم في "هرماس" — خلافاً للخليل الذي جعلها "فِعْمَال" إذ لا دليل قاطع، عنده، على الزيادة، وزيادتها غير أولى قليلة. انظر: تاج العروس، مادة "هرمس".

<sup>49</sup> كما في "جُنْدَب" و"عُنْصَل" و"عُنْظَب" فالنون فيها زائدة لأنه لا يجيء على مثال "فَعَّل" شيء إلا وحرف الزيادة لازم له، وأكثر ذلك النون ثانية فيه. انظر: سيبويه، الكتاب، 320/4.

<sup>50</sup> انظر: ابن يعيش، موفق الدين، شرح المفصل، مكتبة المتنبّي، القاهرة، 6/136. وابن جني، سر الصناعة، 2/69، 571.

<sup>51</sup> الكتاب: 325/4.

<sup>52</sup> انظر: ابن جني، سر الصناعة، 1/180.

<sup>53</sup> انظر: سيبويه، الكتاب، 4/318، 319.

<sup>54</sup> انظر: سيبويه، المرجع السابق، 4/320، 322.

أن يكون ثمة كلمة أخرى خالية منه ولهذا المعنى نفسه، يقول الإستراباذي: "... وربما لا يكون لأصل الملحق معنى في كلامهم، ككوكب و زينب فإنه لا معنى لتكوين: كَكَب و زَنَب" (55).

إن هذه القواعد التي أخذ النحويون أنفسهم بها جعلتهم يعدّون الصوامت الأربعة في معظم الكلمات الرباعية صوامت أصليةً يمثلها الوزن "فعل"، في حين أن معرفتنا بأثر المخالفة الصوتية تدفعنا للحكم على الثواني والثالث من هذه الصوامت بأنها مبدلةٌ من أحد جزأي الصامت المضعف في الصيغ الثلاثية التي هي أصولٌ لكثيرٍ من تلك الكلمات، كما أبدلت الواو والياء والنون فيما صنّفه النحويون مع الثلاثي الملحق بالرباعي، ومن الأمثلة: الهَيْدَب "فيعل": السحاب الذي يتدلى ويدنو مثل هُدْب القطيفة - الهميَع "فيعل": الموت الوحي، وهمع رأسه: شدخه. تكوثر "تفعل": كثر - اللعوس "فعل": الأكل، والمتلّس: الشديد الأكل. القنبُصة "فعل": القصيرة، والقبض خلاف البسط - الفرناس "فعل": من أسماء الأسد، مأخوذٌ من الفرس، وهو دقّ العنق.

فإذا قسنا الصيغ التي أبدل فيها صوامت أخرى من غيرها في عملية المخالفة بتلك الصيغ، تحصل لدينا عددٌ كبيرٌ منها، مثل: "فَعْمَل:قَصْمَل ، فَرَعَل: قَرَضِب ، فَحَعَل: بَحَثْر ، فَعَسَل: لِهَسْم ، فَبَعَل: شَبْرَق ، فَعَتَل: قَعْتَر... إلخ"، حيث أدخلنا في الميزان الصرفي الزيادات نفسها التي دخلت في المثال، في حين أن النحاة العرب يزنون هذه الكلمات جميعها ب"فَعَل". وقد اعترض على منهجهم هذا بعض المحدثين الذين دعوا إلى أن ينصّ الميزان الصرفي للرباعيات على الصامت المزيد فيها أو المبدل من التضعيف، ولو لم يكن من أحرف الزيادة العشرة، ليصبح كثير من الكلمات، التي عدّها النحاة رباعيةً مجردةً، من مزيدات الثلاثي. (56) بل إن بعضهم ذهب إلى عدّ هذه الصوامت مورفيماّت ذات وظائف صرفية أضيفت إلى الثلاثي، لتعادل في ذلك همزة التعديّة مع الفعل الثلاثي، وغيرها من المورفيماّت الوظيفية. (57)

والحق أن عمل النحاة، في عدّهم لهذه الكلمات رباعيةً من الوزن الصرفي "فعل"، هو عملٌ يتفق وأصول المنهج الوصفي في التحليل اللغوي، إذ إن ما يهتمّ له النحوي عند وضع قواعده اللغوية للصيغ الصرفية هو البحث عن وجوه الاشتراك بين هذه الصيغ في سلوكها التصريفي، فما دام المصدر لجميع هذه الكلمات هو على الوزن "فعللة" فهي إذن تصلح أن تسلك في نظام واحد، ولا يلتفت الباحث الوصفي بعد ذلك إلى الأصل الذي عنه تولد صامتٌ من صوامت الكلمة إثر تعرّضه لتغييرٍ تركيبّي في سياق معين، فهذا يدخل في المنهج التاريخي في الدرس اللغوي.

ولكن إذا كنا نلتمس العذر للنحاة في موقفهم من الكلمات الرباعية وعدّهم للصامت الذي أبدل من آخر في عملية المخالفة واحداً من الصوامت الأصلية للكلمة، فقد كنا ننتظر من علماء اللغة المشتغلين ببحوث الاستنطاق وصناعة المعاجم أن يصرّحوا بزيادة الصوامت في كلماتٍ عدّوها رباعيةً تتفق في الدلالة مع كلماتٍ ثلاثيةٍ مقابلة، سواءً كان الاتفاق كلياً أم جزئياً، كما في "صَيَعَم، ضَرَعَم، الضَّغَم" و "السَّهَب، السَّهَب أو السَّيْب"، ولكنهم - أو معظمهم - لم يفعلوا ذلك، لعلهم وقعوا تحت تأثير تلك القواعد التي ألزمتها النحاة أنفسهم، فالتزم بها غيرهم.

(55) شرح الشافية، 54/1.

(56) انظر: طحان، ريمون، الأسنية العربية، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط1، 1972، ص124، وكذلك: فريحة، أنيس "الفعل الرباعي أصله ونشوءه ومعانيه"، مجلة المقطف، بغداد، المجلد 91، العدد 2، يوليه 1937، ص187.

(57) انظر: حسان، تمام، مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1955، ص184.

فانظر إلى ابن جنبي وهو يعلّق على حكم النون في "عَنْتَر" ، فيقول: "ينبغي أن تكون النون في عنتر أصلاً، ولا تكون زائدة كزيادتها في عَبَسَ وَعَسَلْ، لأنّ ذينك قد أخرجهما الاشتقاق، إذ هما فعل من العبوس والعسلان، أما عنتر فليس له اشتقاق يحكم له بكون شيء فيه زائداً، فلا بدّ من القضاء فيه بكونه كلّ أصلاً".<sup>(58)</sup> فهو لا يرى ردّ "عنتر" إلى "عتر" في الاشتقاق، ولا أحسب أنّ قد فاتته تلك العلاقة الدلالية بين الكلمتين، فالعنتر هو الشجاع، وعنتره بالرمح: طعنه، أما الكلمة بغير نون فمنها: عترالرمح رماه، والعتر: الرجل الشجاع، وعتر الشاة: نبحها. ولكنه مع ذلك كلّ يصرّ على أن الكلمتين أصلان لا أصل واحد! ويؤكد ابن يعيش ذلك فيقول: "ونونه أصل لأن الأصل عدم الزيادة..."<sup>(59)</sup>

ومع هذا وذلك فأنت تلمس رغبة بعض اللغويين في الانفلات من أسر تلك القواعد في محاولتهم تأصيل بعض الكلمات اشتقاقياً، وقد مر بك موقف الجوهري وابن الأنباري وابن منظور في تحليلهم لطريقة اشتقاق الكلمات الرباعية المضاعفة، إذ لم يلتزم هؤلاء ما قرّره النحاة من أن الإبدال لا يخرج عن الأصوات التسعة المحفوظة. وهذا الرضيّ يرسم لنا صورة توضح اختلاف اللغويين في اشتقاق الكلمات الرباعية: "وقال الكوفيون في نحو زلزل وصرصر— أي فيما يبقى بعد سقوط الثالث [مناسباً]<sup>(60)</sup> للمعنى الذي كان قبل سقوطه مناسبةً قريبة— إنّ الثالث زائد، لشهادة الاشتقاق: فلزل من زلّ، وصرصر من صرّ، ودمدم من دمّ، وأما ما لم يكن كذلك، كالبلبال والخخال، فلا يرتكبون ذلك فيه. وقال السريّ الرّفاء<sup>(61)</sup>: زلزل من زلّ كجلبب من جلبب، وكذا نحوه، يعني أنه كرّر اللام للإلحاق فصار زلّ، فالتبس بيباب ذلّ يُدلّ تذيلاً، فأبدل اللام الثانية فاءً، وهو قريبٌ، ولكنه يرد عليه أن فيه إبدال بعض ما ليس من حروف الإبدال كالكاف في كركر بمعنى كرّ".<sup>(62)</sup>

فأنت ترى إلى الرضيّ وقد تجاذبته الرغبة في التزام قواعد النحاة من جهة وإحساسه بالعلاقة الاشتقاقية بين الكلمات الرباعية ومقابلاتها الثلاثية من جهة أخرى. وكذلك وجدنا ابن فارس يتحرر من سلطة هذه القواعد عندما يقرر أن عدداً من الكلمات الرباعية إنما هو ثلاثي زيد فيه حرف بقصد المبالغة. وإذا نظرت في هذه الكلمات وجدت أن ما زعمه زائداً في بعضها لم يكن من حروف الزيادة التي نص عليها النحاة، وذلك كالباء في "البَحْظَلَّة" والجيم في "الخدْلَجَة" والقاف في "الدَّرْقَة".<sup>(63)</sup> ولسنا نقرّ لابن فارس بصحّة ما ذكره جميعاً في هذا الباب، ولكنّ حسب الرجل أنه كان رائداً في محاولة تأصيل الكلمات الرباعية والخماسية وفق منهج ارتضاه لنفسه خالف فيه قواعد النحاة واللغويين الذين سبقوه والذين عاصروه.

<sup>58</sup> ( لسان العرب، مادة "عنتر". وانظر: ابن جنبي، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، 1/256.

<sup>59</sup> ( شرح المفصل، 6/136.

<sup>60</sup> ( في الأصل : "مناسب" والتصحيح من عندنا.

<sup>61</sup> ( انظر ما قاله السريّ الرفاه في كتابه : ((المحبّ والمحبوب والمشموم والمشروب ، تحقيق ماجد الذهبي ، دمشق ، 1407هـ — 1986م ، ج4 ، ص42 ، حيث أرجع اشتقاق " مشعشة " إلى " الشعاع ". وفي 4 / 68 حيث أرجع " القنديد والرعيد " إلى " القنند والردع " وفي 4 / 107 حيث أرجع " السلسل و تملل " إلى " سلّ و تملل " .

<sup>62</sup> ( شرح الشافية، 1/63، 62.

<sup>63</sup> ( انظر: ابن فارس، مقاييس اللغة، المواد "بحظّل — خدلج — درقع".

وينسج الزمخشري على منوال ابن فارس في تفسيره لبعض الكلمات الرباعية في معجمه "أساس البلاغة"، فلا يتحرّج من ردّ كلمة رباعية إلى أخرى ثلاثية إذا ما رأى اتفاقهما في الدلالة، فيُدخل "قَرطَح" في مدخل "قَطَح"، و"قَرَقَع" في "قَفَع"، و"كَرْدَس" في "كَدَس"<sup>(64)</sup>، لا يثنيه عن ذلك أن لا تكون الراء الزائدة من أحرف الزيادة الصرفية. وكثيراً ما دار الخلاف بين اللغويين في أصل كلمة رباعية، كذلك الذي وقع بين سيبويه ومحمد بن حبيب في أصل النون في "العنسل"<sup>(65)</sup> وقد نقله ابن منظور فقال: "والعنسل: الناقة السريعة، ذهب سيبويه إلى أنه من العسلان، وقال محمد بن حبيب: قالوا للعنسل عنسل، فذهب إلى أن اللام من عنسل زائدة، وأن وزن الكلمة فعل، واللام الأخيرة زائدة. قال ابن جني: عنسل: فَعَلٌ من العسلان الذي هو عدو الذئب، والذي ذهب إليه سيبويه هو القول لأن زيادة النون ثمانية أكثر من زيادة اللام"<sup>(66)</sup>.

ويخصّص ابن منظور لـ "قَع" و"قَرَقَع" مدخلين منفصلين في معجمه إيداناً منه بأن كلاً منهما أصلٌ منفردٌ برأسه، وإن اجتمعاً على معنى واحد، بل إنه يفسر أحدهما بالآخر، فيقول: "التفقيع: صوت الأصابع إذا ضرب بعضها ببعض أو فرقعتها".

ثم تجده في تفسيره لـ "الهزلاج" ينقل عن اللغوي "كُراع" قوله: "الهزلاج: السريع، مشتقٌ من الهزج، واللام زائدة"، ثم يعقب على ذلك بقوله: وهذا قولٌ لا يلتفت إليه!

فليت شعري ما منع ابن منظور أن يربط الكلمتين اشتقاقياً وقد علم ارتباطهما دلاليّاً وشكليّاً؟ أوليس الهزلاج: السريع، والهزج: الخفة وسرعة وقع القوائم ووضعها؟ فـ"الهزلاج" هي الكلمة الرباعية المتولدة عن "الهزاج" بفعل المخالفة الصوتية التي قضت بفكّ التضعيف في الزاي وإبدال الثانية منهما لأمّاً. ولكنها قواعد النحاة المؤسسين غلبت على ابن منظور والكثيرين، فالرباعيّ أصلٌ غير الثلاثي، وأن يحكم للحرف بالأصالة أولى من أن يحكم له بالزيادة إذا لم يمنع من ذلك مانع.

ألم نقل قبلاً: لو عرف العرب ظاهرة المخالفة الصوتية لجاءت نظراتهم في كثيرٍ من المسائل اللغوية مختلفةً عما جاءت عليه؟ أليس في هذا المثال وغيره مصداق ما قلناه؟ أحسب أن بلى.

<sup>64</sup> انظر: الزمخشري، جار الله، أساس البلاغة، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1996، ص 342، 340، 385.

<sup>65</sup> انظر: سيبويه 320/4. وانظر: ابن جني، الخصائص، 48/2، 49. فقد ضعّف رأي ابن حبيب لأن زيادة النون ثمانية - كما يقول -

أكثر من زيادة اللام في كل موضع، فكيف بزيادة النون غير ثمانية، وهو أكثر من أن يحصر.

<sup>66</sup> (لسان العرب، مادة "عسل" ..)



## خاتمة:

تلك هي ظاهرة المخالفة الصوتية، وذلك هو بعض أثرها في تطور العربية الفصحى: توليد كلمات رباعية من أخرى ثلاثية مضعفة العين أو رباعية مضاعفة. وأودّ أن أسجل هنا بعض الملاحظات التي توضح جملة من الحقائق التي خرج بها البحث:

1- تشكلت الكلمات الرباعية في العربية الفصحى بطرق اشتقاقية متعددة، كانت المخالفة الصوتية في الأصل الثلاثي أخصبها وأقدرها على التوليد، فقد أدى الدرس التحليلي لعناصر المُوَنة اللغوية المؤلفة مما يربو على ألفين وثمانمائة جذر رباعيٍّ إلى استخراج أكثر من ثمانمائة جذر رباعي له علاقة اشتقاقية واضحة مع أصول ثلاثية مقابلة، وأكثر من ثلاثمائة جذر **يرجح** أنها اشتقت من أصول ثلاثية بطريق المخالفة، ولكن تأكيد ذلك أو رده يحتاج إلى أدوات دراسية لم تتوفر للباحث بعد.

2- لم تكن كتب اللغة تنصّ دائماً على الأصل الثلاثي المضعف العين الذي اشتقت منه الكلمة الرباعية اشتقاقاً مباشراً، وإن كان بعض مشتقات هذا الأصل يشترك مع الكلمة الرباعية في دلالاته اشتراكاً كلياً أو جزئياً. ويرجع ذلك إلى أسباب عدّة لعل منها ما نعرفه من قياسية كثير من صيغ العربية التي أغنت واضعي المعاجم عن سرد جميع مشتقات الأصل، ولعل منها أيضاً أن ذلك الأصل المباشر ربما كان قد أهمل في الاستعمال قبل جمع اللغة، أو أميت بعد أن خلى مكانه للكلمة الرباعية الناشئة.<sup>(67)</sup>

3- إن اشتقاق الكلمة الرباعية من الأصل الثلاثي المضعف العين أو الرباعي المضاعف أدى، في كثير من الأحيان، إلى تغير في الدلالة بين الفرع والأصل، إلى حد قد يتوهم عنده المرء أن لا صلة دلالية بينهما تبيح ربطهما اشتقاقياً، ولكن ذلك لا يقدح في صحة هذا الربط، فقد يكون راجعاً إلى عدم استقرار جامعي اللغة لمعاني الأصول أو الفروع استقراءً شاملاً، أو أن العربي اكتفى لأداء تلك الدلالة بأحد طرفي الاشتقاق، فأضعف هذه الدلالة أو طورها أو أماتها في الطرف الآخر.

4- وهذه الملاحظة فرعٌ على سابقتها، إذ إن عملية تأصيل الكلمات الرباعية تستلزم من الباحث أن يسلك المنهج المقارن في الدرس اللغوي، لأنه إذا أخفق في الوقوع على أصل عربيٍّ ثلاثيٍّ للمشتق الرباعي يشترك معه دلالياً، ولو على وجه التقريب، لم يجد بداً من البحث عن جذور ذلك المشتق عند أخوات العربية من اللغات السامية، فعمل الكلمة الثلاثية قد سقطت إلى العربية من إحدى هذه اللغات، ولاسيما الآرامية والعبرية، ولكن لم يكن لها حظٌّ غيرها من الكلمات ذات الأصول العربية الصريحة، فلم يتصرف بها العرب تصرفهم في غيرها، لتخرج الكلمة الثلاثية من الاستعمال تاركةً الرباعية وحدها لتبدو هذه الأخيرة مقطوعة الرحم.<sup>(68)</sup>

إن سبيل المنهج المقارن، وإن كان وعراً المسالك، هو السبيل الأمثل إذا أردنا الخروج بنتائج علمية مطمئن إليها النفس .

<sup>67</sup> مثال ذلك ما رأيناه من عدم نصّ المعاجم على فعلٍ ثلاثيٍّ مضعف العين لأصل المصدر الرباعي " البرغثة " ، بل إنها لم تذكر فعلاً رباعياً من هذا المصدر، ولكن حين يستعمل المصدر يكون الفعل نفسه حاصلًا في الكف.

<sup>68</sup> مثال ذلك الكلمة " قفّذ " إذ لم تسجل المعاجم أصلها الثلاثي " قفّذ "، وقد ذكر المستشرق برجشتراسر أنها في الآرامية [kuppda] بالباء المضعفة التي أبدلت أولهما نونا في العربية بفعل المخالفة الصوتية .  
انظر: التطور النحوي ص34.

5- ويبقى تراثنا اللغوي مرجعنا الأول ورافدنا الذي لا ينضب، فما زال يمدنا بأفكار مدهشة تعكس يقظة الحس اللغوي عند كثير من علماء العربية، وهي مدهشة إذا ما قيست بالسياق التاريخي الثقافي الذي أنتجها، فكم من فكرة أفرزها درس اللساني الحديث تجد لها أصلاً في تراثنا، فلا تكاد تختلف فيه إلا بالاصطلاح الذي يشير إليها، أو بالحاجة إلى لمّ شتاتها من بطون كتب التراث في عمل منظم.

على أن شدة اعتزازنا بتراثنا اللغوي وإعجابنا بنتائج عقول علمائنا في تناولهم لظاهرة اللغة، لا يجوز أن يحجبنا عنا بعض الهنات التي تبدو في أعمالهم، فلا يستبدن بنا التعصب لهذا التراث فيصرفنا عن نظريات درس اللساني الحديث بحجة الضنّ بإرث أجدادنا والإشفاق عليه أن تمتدّ إليه يد التغريب فتحيله عن وجهه، فإن ما قدمته اللسانيات ليدفعنا إلى النظر في ما انتهى إليه سلفنا من قواعد وأصول وآراء بعين ناقدة مقومة تفيد من الحديث بقدر ما تكتنز القديم الأصيل.

## المراجع:

- 1- ابن أحمد الرفاء، السري، المحب والمحبوب والمشموم والمشروب، تحقيق ماجد حسن الذهبي، دمشق، 1407هـ، 1986م .
- 2- الأرسوزي، زكي، العبقرية العربية في لسانها، دار اليقظة للتأليف والترجمة والنشر، دمشق، سورية، الطبعة الثانية.
- 3- الأزهرى، أبو منصور، تهذيب اللغة، تحقيق عبد السلام هارون وآخرين، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة.
- 4- الإستراباذي، رضي الدين، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1982م.
- 5- أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1995م.
- 6- برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية 1994م.
- 7- بروكلمان، كارل، فقه اللغات السامية، ترجمة د. رمضان عبد التواب، جامعة الرياض، 1977.
- 8- ابن جني، عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار (د.ت).
- سر صناعة الإعراب، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية 1993م.
- 9- الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، 1984م.
- 10- حسان، تمام، مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1955م.
- 11- الرازي، ابن فارس، الصحابي في فقه اللغة العربية، تحقيق عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1993م.
- معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، 1999م.
- 12- الزبيدي، محمد مرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس، المطبعة الخيرية، مصر، الطبعة الأولى 1306هـ.

- 13- الزمخشري، جار الله، أساس البلاغة، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1996م.
- 14- زيدان، جرجي، الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية، دار الحداثة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1987م.
- 15- السامرائي، إبراهيم، الفعل زمانه وأبنيته، مطبعة العاني، بغداد، 1966م.
- 16- سيبويه، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى.
- 17- السيوطي، جلال الدين، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى 1985م.
- المزهر في علوم اللغة، تحقيق محمد أحمد جاد المولى بك وآخرين، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1992م.
- 18- طحان، ريمون، الألسنية العربية، دار الكتاب اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى 1972م.
- 19- عبد التواب، رمضان، التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية 1995م.
- 20- العلايلي، عبد الله، مقدمة لدرس لغة العرب وكيف نضع المعجم الجديد، دار الجديد، بيروت لبنان، الطبعة الثانية 1997م.
- 21- الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب العين، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، منشورات دار الهجرة، قم، إيران، 1405هـ.
- 22- فريحة، أنيس، حول العامية: الفعل الرباعي أصله ونشوءه ومعانيه، مجلة المقتطف، المجلد 91، العدد 2، يولييه، 1937م.
- 23- فليش، هنري، العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد، دار المشرق، بيروت، الطبعة الثانية 1983م.
- 24- الكسائي، علي بن حمزة، ما تلحن فيه العامة، تحقيق رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة ط 1، 1982م.
- 25- مالمبرج، برتيل، علم الأصوات، تعريب عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب.
- 26- الملك الأمجد، بهرام شاه الأيوبي، تحقيق د. غريب محمد علي أحمد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1991.
- 27- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية 2003م.
- 28- هريدي، أحمد عبد المجيد، نشوء الفعل الرباعي في اللغة العربية عرض تحليلي لأراء القدماء ودراسات المحدثين، مكتبة الزهراء، القاهرة، 1988م.
- 29- ابن يعيش، موفق الدين، شرح المفصل، مكتبة المتنبي، القاهرة.